حول الثقافة والحرية في الوطن العربي:
بحثا عن التعدد والاختلاف

بشير القمري

I ـ مدخل: حول المنهج والتعدّد

١ ـ ١

تواجهنا ـ عندها نرغب في مقاربة موضوع من قبيل الثقافة والحرية في الوطن العربي، وإلى جانب اتساعه واستعصائه وكثرة ملامحه الظاهرة والباطنة نظرياً ومعرفياً ـ عدة قضايا لا تقل أهمية عن تحديد طبيعة هذه الثقافة، وطبيعة هذه الحرية في حد ذاتهما، ومن أجل ذاتهما. وفي مقدمة هذه القضايا مسألة المنهج والرؤية النظرية اللذين يمكن تبنيهما في المساءلة والطرح والتخريج والاستنتاج. بمعنى آخر: هل سننطلق نظرياً من التعريفات المتداولة في تصور الطبيعة الخاصة بكل عنصر منهما ـ الثقافة والحرية ـ وفي تصوّر علائقهما المتبادلة؟ أم سننطلق من موقع وصفي يتخذ لنفسه كمادة للتحليل وقائع محسوسة، ونماذج مختارة، وعينات مجسَّدة؟

١ ـ ٢

إن هذين السؤالين في تقديرنا ـ ورغم بساطتهما الظاهرة ـ يحملان في تضاعيفهما جملة من القوانين والشروط التي من شأنها أن تطور النقاش بصدد أوضاع الثقافة والحرية في الوطن العربي. ولا نملك في حيز ضيق مثل هذا سوى أن نراهن على جملة فرضيات قابلة للنقد والمراجعة ما دام موضوع الثقافة والحرية ـ وقبل أن يكون موضوعاً سياسياً ضيقاً أو موضوعاً يفترض التحليل الأيديولوجي الصِّرف ـ موضوعاً يتعلّق في أساسه بسؤال **الهوية** من منظورها الحضاري الإشكالي الذي بدأ يطاردنا ويلح على المثقفين العرب منذ انتصار النهضة العربية في مواجهة الأخر عامة، وفي مواجهة الغرب خاصة، باعتبارها إحدى الحلقات الأساسية التي طبعت وتطبع منذ أكثر من قرن سيرورة الثقافة العربية المعاصرة والحديثة على السواء، إن لم نقل أنه سؤال يفرض نفسه في التحليل منذ قيام أول دولة عربية بمفهومها الاجتماعي في العالم العربي، ونقصد بها الدولة العربية الإسلامية التي استضافت ـ إلى جانب الأصول الثقافية العربية القديمة ومتغيراتها ـ ثقافة الأمم والأقليات التي انتمت إلى هذه الدولة في الشرق والغرب على السواء، وساهمت في المشروع الثقافي والمعرفي الخاص والعام.

١ ـ ٣

من ثمة نكون منذ البداية إزاء ظاهرة تشترك فيها الثقافة العربية مع الثقافات الإنسانية الأخرى هي **ظاهرة التعدّد**؛ ووجود ذاكرة ثقافية مشتركة بين الثقافة العربية وجملة من الثقافات الإنسانية التي دخلت في حوار وتفاعل معها ـ إما بشكل إرادي أو بشكل غير إرادي ـ أو على الأقل تشربت ببعض أشكالها الرمزية سواء على المستوى الفكري ـ المعرفي، أو على المستوى الإبداعي ـ السلوكي. وقد

ترتب عن ذلك ضرب من المثاقفات المتناوبة والحلقية التي لم تفتأ واحدة منها تتم دورتها حتى تظهر مثاقفة أخرى تحل محلها، أو تضيف إلى التراكم الناتج عن الحوار والتفاعل تراكمات جديدةً. وآخرها المثاقفة مع الغرب في الفكر والسياسة، والأدب والإبداع، والفن ووسائل الاتصال الواسعة من مسرح وصحافة وسينما وتليفزيون وغير ذلك.

١ ـ ٤

وبقدر ما نراهن على التعدّد كمقولة أساسية في تصوّر الثقافة العربية، وتصوّر ثوابتها ومتغيراتها وبدائلها البنيوية في الوقت الراهن، بقدر ما نجد أنفسنا مدفوعين إلى التسليم بأن مصدر هذا التعدد نابع من طبيعة بنية الانفتاح التي تشكل على ضوئها العقل العربي ـ على الأقل في جانب أساسي من هو جانب التخيل L'imaginaire ـ في مرحلة التأسيس الأولى التي أعقبت مرحلة تأسيس الدولة العربية ـ الإسلامية في القرنين الهجريين الأول والثاني قبل أن تتسع رقعة العالم الإسلامي، وتتفسخ الدولة المركزية الأولى في دول جاءت بعدها ساهمت كلها في بناء التاريخ العقلي (الذهني) والاجتماعي والثقافي للكائن العربي أفراداً وجماعات ولما كان هذا الكائن مسكوناً بماض متعدد أصلاً، ويغترف من جملة تقاطعات عرفتها الرقعة الجغرافية التي ينتمي إليها منذ ما قبل الهوية العربية ـ الإسلامية وشروطها التابعة من لغةٍ ودين ومصير مشترك، فإن التساؤل عن التعدد يفترض تساؤلاً عن المنهج الممكن في مقاربة هذا التعدد. وأعتقد أن أقرب المناهج إلى تصوّر هذا التعدد هو المنهج الذي ينطلق من فرضية إعادة قراءة الماضي الثقافي، ومن الحفر الأركيولوجي في كل المنظومات الفكرية والمعرفية والسلوكية باعتبارها منظومات مادية ورمزية في نفس الوقت، والسعي إلى تصوّر مقاربة تكفل ايجاد العلائق المغيبة في تصوّر الثقافة العربية. وفي مقدمتها العلائق بين البنى الظاهرة والبنى الخفية. وبين المعلن والمسكوت عنه، بين الشعور واللاشعور. بين المركزي والهامشي. وكلها عناصر تفترض تجاوز المناهج الآلية والميكانيكية والدوغمائية التي نظرت إلى الكائن العربي نظرة أحادية الجانب، واعتبرته كائناً ذا بعدٍ واحد معزول عن كل ما يدور حوله في محيطه وخارج محيطه.

II ـ سؤال الثقافة/ سؤال الحرية.

١ ـ ٢. حول طبيعة الثقافة العربية.

إن الحديث عن طبيعة الثقافة العربية من منظور التعدّد الذي أشرنا إليه في المدخل قبل قليل يفترض الحديث مبدئياً عن طبيعتها في حد ذاتها من جهة، وفي علائقها مع الواقع الذي تنتهي إليه من جهتها، ويتحكم هو فيها من جهته كلياً و/أو جزئياً بحسب الأدوار والتحوّلات المختلفة التي تجعل هذا الانتماء إلى هذا الواقع محكوماً بالنسبية. بمعنى أن شروط هذا الانتماء رهينة بشروط السلب والايجاب في كل تحول أو نقلة أو قطيعة بين السابق واللاحق، بين الفرع والأصل من الآليات التي تخلقها طبيعة الثقافة وهي تحرك التاريخ والإنسان والمجتمع، أو تنسحب لتصير مجرّد قيم شكلية وبنيات رمزية لا تتجاوز الدور العاطفي المثالي الذي يُسنَد إليها في ممارسة الوجود. وتلك قضية أخرى لا تقلّ حِدّة عن سؤال الهوية وسؤال التعدّد على أن الأمر في نهاية المطاف مشروط ورهين بتصوّر إمكانات الحفر والكشف والإبانة عن منطق الجدل المحايث لسيرورة العلائق بين الطبيعة والواقع.

ولن نستطيع تحقيق حدّ أدنى من هذه الرؤية إذا لم نقم في مرحلة أولى بتشخيص لجملة القوانين التي تَسِمُ هذه الثقافة وتتحكم فيها. ومنذ البداية نشير إلى أن الثقافة العربية ـ على غرار مثيلاتها من الثقافات الإنسانية ـ محكومة بقانونين أساسيين متداخلين هما قانون الدينامية وقانون السكونية. وهما القانونان اللذان يمكن اعتبارهما بمثابة وجهين لعملة واحدة لا يمكن تصور أحدهما بمعزل عن الآخر، أو بمثابة محرك ومولد لمنطق الجدل الذي طرحناه. ونقصد بذلك جملة المقومات التي من شأنها أن تجعل هذه الثقافة عبارة عن سيرورة تكوينية تبدأ بالإرهاصات والتشكل، وتنتهي بالاكتمال قبل أن تقف عند لحظة نهائية هي لحظة النضج التي تصبح قيمة عليا، وقبل أن تتحول إلى موروث أو تراث خارج شروط الفعل والإبداع والانتساب إلى الدينامية. وهذه الأخيرة تخلقها جملة مكونات أهمها اكتمال الشعور والوعي بالانتماء إلى خصوصيات عامة في مقدمتهما التعامل مع الطبيعة بمفهومها

العام، والدخول في صراع معها، ومحاولة الانتصار عليها والتغلب على قوانينها عن طريق وسائل الانتاج وأدواته جسدياً وعقلياً وروحياً. ولا نعدم حقاً حين نفترض أن الثقافة العربية في بداياتها الأولى كانت ثقافة شفوية ـ سمعية، وكانت أداتها الأولى التي خلقت شروط الوعي بالعالم هي أداة اللغة التي توحدت بفضل عوامل شتى أهمها الدين والاقتصاد وتمركز وسائل الانتاج في موقع جغرافي واحد هو الجزيرة العربية التي عرفت كما نعلم تحوّلاتٍ جذريةً ونوعية منذ القرون التي سبقت ظهور الإسلام بقليل. وقد ترتب عن هذه التحوّلات استعداد فطري في تقبل وتلقي عناصر الوحدة الثقافية بعد عهود طويلة من المد والجزر على مستوى البنى الذهنية والمعرفية التي كانت في أصلها تعود إلى الطابع العام الذي يسود عادة المجتمعات البدائية. وعندما جاء الإسلام تحولت هذه الثقافة السمعية ـ الشفوية ـ إلى مرجعية كبرى لثقافة العصور الإسلامية الأولى. وأصبحت هي المصدر والأصل في الاحتكام إلى النماذج المتبناة على الأقل ابداعياً ولغوياً، بل ارتقت لتغدو «نصاً أعلى» (ش. غريقل) كما يقول علماء الأنتربولوجيا عادة، ومعياراً لتمييز النصوص اللاحقة عن مثيلاتها من حيث الدافعية والأصالة. وقد كان من شأن هذا التمفصل الأول بين ماضٍ وحاضر أن يولد بالفعل شعوراً بوجود هوية تواكب العصر من خلال حنين مستمر إلى هذا الماضي درءاً لمغامرة الانتماء إلى الحاضر بالفعل. من ثمة سيبرز منطق الدينامية والسكونية مغلفاً بأفق انتظاري مسدود هو أفق الانتقاء. ومن ثمة أيضاً سيبرز المسكوت عنه واللامفكر فيه والمحرّم والمكبوت ليس فقط في الثقافة العربية القديمة التي تمثل الخلفية الأساسية للثقافة الإسلامية، وإنما في الثقافة الإسلامية ذاتها التي شكلت لنفسها مناطق معرضة ومهربة غير قابلة للهدم والبناء بحسب أسئلة التاريخ والإنسان والصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: إن الأمر يتعلق هنا باغتيال معكم لجزء كبير من هذه الثقافة الرسوبية التي تم أقصاؤها في غالب الأحيان؛ أو التعامل معها بطريقة شكلية لا تتجاوز الموقف المؤسساتي للدولة وأجهزتها الصورية التابعة. لذلك سنجد عائق التراث بمفهومه الثقافي ينتصب دائماً في طريق كل عملية تحوّل نوعي إلى الآن أو اكتساب رؤية للعالم مغايرة وصياغتها وفق عناصر هذا التحوّل، وقس على مسألة التراث كل المسائل الأخرى.

٢ ـ ٢ حول الدينامية/السكونية في صورة جديدة.

عندما نترك الثقافة العربية في لحظاتها التأسيسية الأولى برهة ونتحول إلى العصور المتأخرة وإلى الوقت الراهن فإننا نصطدم بقوانين أخرى تضاف إلى التعدد والدينامية والسكونية. وفي مقدمتها قانون الإقصاء الذي تمارسه الثقافة العربية من تلقاء ذاتها على نفسها عندما تعتبر ذاتها ثقافة عربية صرفة، وتنسى ثقافات انصهرت فيها، وأهمها ـ بعد ثقافات الأقليات والشعوب والأمم شرقاً وغرباً ـ الثقافة الغربية، أو ثقافة الآخر بصفة عامة بعد أن عرفت الثقافة العربية لحظات المثاقفة المباشرة في ظل الشروط التاريخية التي أفرزتها عصور ما اصطلح على تسميتها بصورة مطلقة عصور الانحطاط التي هيأت للدخول إلى فترات الانتداب والحماية والاستعمار بصفة عامة. وقد كان من شأن هذه المثاقفة أن تخلق وعياً إشكالياً بالذات العربية في حدود تعاملها مع الواقع الذي فرضته هذه العصور وما ترتب عنها من جمود كان قابلاً لأن يخلق بدوره صدمة حداثة ومعاصرة، وعودة إلى الماضي من جديد بشكل دوري خارج مدارات الوعي بالثقافة ذاتها: بمعنى آخر: لقد وجد الإنسان العربي نفسه إزاء أسئلة الهوية مرة أخرى وهو لا يعرف أين يضع مشروعهُ الحضاري ضمن لوحة المشاريع الحضارية الأخرى التي كانت تعيش إنسانويتها بشكل دينامي في تطليق تراثاتها والاغتراف منها في نفس الوقت. وهكذا سيبرز إلى الواجهة من جديد همّ الانتساب إلى عالم جديد غير العالم الآخر الذي كان الغرب قد خلق شروط الانتساب إليه، وإن ظلت معالم الماضي الثقافي قائمة فيه.

الأمر يختلف بالنسبة إلى العالم العربي، فهو لم يعرف قطائع مماثلة للغرب فيما يخص العلاقة مع الماضي الثقافي الذي اكتفى بالانزواء في لاوعي الإنسان العربي، واتخذ صفة المقدس داخل تراتبية المقدسات الأخرى دينياً

واجتماعياً وسياسياً رغم وجود تحولات على مستوى البنى الاقتصادية. فقد عرف المجتمع العربي الاقطاع، وعرف ظهور البورجوازيات المختلفة، وظلت كل هذه الطبقات والفئات والشرائح وفية لهذا الماضي. من ثمة ستضاف إلى الثقافة العربية الرسوبية المخزنة في اللاوعي الفردي والجمعي ثقافات وافدة ومكتسبة هي ثقافات العوالم الجديدة، بالاضافة إلى الموروث من الثقافات الهامشية والتخومية التي قامت على ضفاف الثقافة المركزية: ثقافة الدولة الحاكمة بشتى تمظهراتها سواء كانت تتخذ هذه الثقافة أساساً لإقامة سلطتها السياسية أو كانت دولة قائمة على تحالفات طبقية حديثة لتحقيق نفس السلطة على أنقاض أنظمة سابقة لها. ولم تشذ عن القاعدة سوى الدول التي كانت تنشد علمانيتها على أساس التعايش بين الثقافات التي تختزلها ذاكرات شعوبها المشكلة لفسيفسائها الاجتماعية، وحتى هذه الدول لم تنج من رهانات فشل تحقيق ثقافة وطنية.

وهنا بالإمكان أن تثار مسألة الحرية مقابل الديموقراطية كشرط أساسي في تصوّر العلائق المختلفة بين الحرية والثقافة. وهنا تتقاطع جملة القضايا المطروحة على مستوى الرؤية والمنهج اللذين بالإمكان استخدامهما للقيام بالحفريات المتباينة في مجمل ما تختزله الثقافة العربية من ثقافات، ومنها الثقافة الشعبية التي احتفظت بقيمها الشفوية المروية مقابل الثقافة المكتوبة التي أتخذت انجازات الطباعة والنشر والتوزيع مطية للعبور إلى الاستهلاك المباشر. ولا يفوتنا أن نذكر هنا بأن مجموعة من الثقافات الشعبية الفطرية منها والمنظورة التي تختزلها ذاكرة الشعوب العربية من منظور خصوصي محلي قد أصبحت مهددة بالنسيان إن لم تكن منسية بالفعل وتتعرض لموتٍ منظم يتلف كل أبعاد الهوية المتعدّدة التي من المفروض أن تكون وسيلة من وسائل تطوير الحسّ الجمالي لدى الفرد العربي في مواجهة عمليات التصدّع التي تفرضها عليه الثقافة المركزية الرمزية ـ ثقافة الدولة وحلفائها الطبقيين محلياً ـ والثقافات المستوردة من سياقات وأنساق أخرى بشكل فوضوي هستيري لا يتجاوز الجانب الوظيفي الضيق في الاستمتاع وإتلاف الحواس. ويعود كل هذا المسلسل في عمقه إلى أن الثقافة المركزية قد أسقطت من حسابها وجود ثقافة (ثقافات) شعبية، وضيقت عليها الخناق إلى حد تطويقها بما يتلاءم وروح الانتقائية بين المركز والمحيط، وبما يتلاءم ومنطق التبعية والاتصال والانصهار والتماثل. بل إن الثقافة المركزية قد أهملت كل أشكال التعبير الشعبي واكتفت بالشكل اللغوي المكتوب. وأهملت ماله علاقة بأدوات التعبير الأخرى شفوياً وغير شفوي، ومن ذلك أشكال الطرب والغناء، وأشكال الرقص والتعبير الجسدي، وأشكال الرسم والوشم. وقس على ذلك جملة من الأشكال المغيبة الأخرى التي لم تستمر و/أو انقرضت وذابت في أشكال دنيا و/أو كبرى. ورغم أن هذه الأشكال نابعة من صميم الوجود العربي الكائن والفردي من خلال الانتماء إلى فضائه وأمكنته وأزمنته، فإن عملية الاقصاء التي ترتبت عن منطق المفاضلة والتناسي قد ولدت وعياً مفارقاً: فبقدر ما يحاول بعض الباحثين العودة ببعض أشكال التعبير المتأخرة إلى جذورها الأولى في الثقافة العربية الموروثة للمراهنة على الأصالة تارة، وعلى الحداثة تارة أخرى، بقدر ما نجد أن هذه الجذور ذاتها غير مدروسة الدرس الكافي للوقوف على العناصر الدينامية فيها من خلال نشأتها وتطورها وتفسفها وانصهارها أحياناً في الثقافة الأم. ومن ذلك الأشكال المسرحية، وأساليب الحكي والقص الشعبي، ومظاهر الاحتفال والكرنفال والضحك والتراجيديا إلى جانب أشكال التعبير اليدوية الأخرى من وشم وتصوير ونحت على مواد ومعادن مختلفة. وكلها في اعتقادنا جزء لا يتجزأ من الثقافة الشعبية التي تعتبر سنداً للثقافة الأم/ثقافة المركز. وهي الثقافة التي تتحول هذه الأشكال في غياب شروط التحليل المادي والجدلي الرمزي في منظومتها إلى أشكال ساكنة وجامدة، وتتفاعل معها في حياد تام إن لم تكن تسعى إلى جعلها ثقافة زائدة وذيلية هامشية بدعوى أنها ثقافة المدنس ضد المقدس الذي هو النص الأعلى بشتى مصرمياته وسلطاته المطلقة الموجهة في جميع الاتجاهات.

إن الثقافة الشعبية ليست مجرد أشكال جاهزة، وإنما هي

لا وعي جمعي متخثر كان وعياً فاعلاً عندما كان ينتج هذه الأشكال، وينتج عبرها رؤيته للعالم وإحساسه به كلما دعت الضرورة إلى اتخاذ موقف من العالم معرفياً وجمالياً. ومن ثمة يمكن قلب قانون الجدل الأفقي إلى قانون جدل عمودي هو اعتبار أشكال الثقافة الشعبية أشكال دينامية، أما الأشكال الساكنة فإن ثقافة المركز هي التي تخلقها. ولنا أمثلة كثيرة في الأدب العربي مثلاً وفي مقدمتها مثلاً الأشكال الشعرية العروضية المقننة وفق أشكال كانت دينامية في وقتها المحدد وليس المطلق، وقس على ذلك أشكال النثر إذا قورنت بأشكال نثرية تنتمي إلى الثقافة الشعبية الموازية وظلت كذلك إلى أن تطورت إلى صيغة أشكال راقية وتتحول إلى أشكال ساكنة (المقامات مثلاً).

٢ ـ ٣

ليست الثقافة العربية التقليدية وحدها هي التي وقعت تحت تأثير عملية التمفصل بين سكونية ما هو دينامي وتحريك ما هو ساكن من منظور المحافظة على الموروث نتيجة مواقف عاطفية لا عقلانية، وإنما الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة التي تجد نفسها عامرة بهذا الموروث. ولا عجب أن صرنا نرى أن كل حركة حداثية تسعى إلى التأصيل تتعامل مع هذا الموروث لدفع تهمة الهجانة عنها من قبل معارضيها ومن قبل ثقافة المركز التي ترى دائماً أن هذا الموروثَ مِلك مطلق لها، ومملكة اقطاعية تدر عليها مكوسها. وقضية الموروث في علاقته بالحداثة هنا ليست قضية مفتعلة، وإنما هي الأفق الانتظاري الممكن الذي كان يفرض نفسه انطلاقاً من عمليات تحليل أوضاع التلقي والاستجابة لدى الطرف الواسع من متقبلي خطابات الحداثة من جهة، ومن تحليل الأوضاع الثقافية العامة للمجتمعات العربية من جهة أخرى. وهي الأوضاع التي شهدت تحوّلات وتقلبات مختلفة بالفعل منذ عملية تأسيس الثقافة العربية الأولى إلّا أن الارتداد إلى الماضي بمفهومه السكوني قد ظل دائماً ناظماً أساسياً من نواظم الثقافات المركزية التي تبنتها أغلب عمليات التأسيس المكملة الأخرى التي كان الموروث فيها دائماً يشكّل بؤرة من بؤر البناء الرمزي للإبداع والتخيل. ولا يمكن القول مصادرة أن العودة إلى الموروث كانت بمثابة رد فعل ضد عمليات التغريب التي مورست من طرف الاستعمار والغزو الغربيين إلى جانب عمليات الهدم والتشويه في القرنين الأخيرين وحدهما. وإنما نستطيع القول إن الفترات التي مهدت للنهضة العربية عموماً، والفترات التي جاءت بعدها، وما سبق وما تلا ذلك من نزعات وتيارات ومذاهب وحركات ومدارس واتجاهات لا تشذ عن القاعدة وهي الاحتكام إلى الموروث كنص أعلى في المرجع والنماذج التصوّرية في تصوّر الصّراع والبنى الذهنية والأيديولوجية، بل حتى البنى السلوكية والاجتماعية.

وإذا تركنا جانباً مسألة العودة إلى الموروث الذي فرضته وتفرضه الثقافة العربية المركزية والثقافات المترتبة عنها والتي تدور في فلكها أو تسعى أحياناً إلى معارضتها ونقدها وتعميمها أو تغييرها من منظور رؤيوي خاص، فإن الثقافة العربية المعاصرة بدورها لم تنج من رهانات الموروث في استيعاب مشروعها العام. ومن ثمة تنهض مسألة احتواء هذه الرهانات لصيغ ورؤيات شتى في تصوّر الثقافة وتصوّر الواقع، وتصوّر علائقهما المتبادلة في خلق أفق الانتظار. وهي الصيغ والرؤيات التي لا يمكن التسليم مصادرة بوحدتها. وهنا ينهض مرة ثانية قانون التعدد المحايث الذي يفترض تفكيك آليات الثقافة العربية المركزية وبتثقيفي طبيعة خلفياتها ومقولاتها في تصوّر العناصر المكونة للثقافة والواقع على أن هذا التعدد الثاني يمتلك في تجاويفه منطق جدل آخر وهو منطق التعايش بين الرؤيات نتيجة غياب أو تغييب شروط الصراع الحقيقي تاريخياً واجتماعياً وإبداعياً. وغالباً ما يتخذ هذا الصراع طابعاً أيديولوجياً صرفاً لا يتجاوز منطقة الخلاف العقيدي والسياسي. ومن جملة الصيغ والرؤيات المتعايشة التصوّر التقليدي للثقافة العربية، والتصورات البورجوازية التي تغلفت بأقنعة مختلفة من مستويات التحليل والتنظير: إن الذي يفرض نفسه عندما يتعلق الأمر بمثل هذه الصيغ والرؤيات وتعايشها هو الاعتراف بوجود ثقافة مركزية أساسية ووجود مصرمية من الثقافات المختلفة التي تم صهرها إما نفعياً أو تحريفياً في صلب الرؤية الثقافية التقليدية، وتم استغلالها بأشكال متعددة في مواجهة الرؤيات المعادية بما في ذلك النزعة

الكلاسيكية داخل الثقافة العربية المركزية. وهي النزعة التي تتخذ الدين والتراث، واللغة مطية لتمرير مواقفها الأيديولوجية السلفية رغم أنها من منظور آخر تعتبر أكثر النزعات تبعية للغرب في أنماط العيش والسلوك والاستهلاك اجتماعياً على الأقل، ومن ذلك التعامل مع انجازات التكنولوجية المعاصرة.

III - خلاصات عامة:

١ - ٣

إن الإيمان بالتعدّد كاستراتيجية لقراءة الثقافة العربية وإعادة قراءتها منهجياً ورؤيوياً يقود بالضرورة - ووفق المنطق الجدلي - إلى الإيمان بضرورة الاختلاف والشعور به دون تعايش سلبي تصير فيه الثقافة المركزية مضطهدة وقامعة للثقافات الموازية والهامشية، خاصة الثقافة الشعبية.

٢ - ٣

منهجياً: لا يمكن المراهنة على منهج معين في مقاربة الظواهر الثقافية وإنما تدعو الضرورة الدعوة إلى منهج علائقي تشريعي وتفكيكي بإمكانه إعادة طرح أسئلة جديدة، وإعادة الصغر في البنى الرمزية المعاينة للإبداع والفكر العربيين. وفي مقدمة ذلك بنية المتخيل، وبنية المقدس والمدنس (المحرّم). ومن ثمة ينخفض مطلب الاعتراف وطنياً وقومياً وديموقراطياً بكل الثقافات التي تشكل هذه البنى الرمزية بمعزل عن سؤال العرق والدين الضيقين، وعدم معاصرتها انعزالياً؛ أو معاصرتها تحت طائلة مفاهيم شوفينية من قبيل القول إنها ليست من العروبة في شيء في الوقت الذي نرى أن هذه الثقافات كانت ولاتزال رافداً من روافد الشعب العربي في صراعه مع الواقع والطبيعة، خاصة وأن مفهوم العروبة وحده ليس كافياً للحكم على الثقافة العربية واستخلاص عناصر التقدم و/ أو التخلف فيها: إن كل قديم يتضمن المتخلف وكل متخلف يتضمن عناصر التقدم، والثقافة العربية بدورها تقوم على أساس هذا المنطق الذي يناض المطلقية، ويراهن على الكشف عن الدينامية والسكونية. ومن ذلك الكشف عن دينامية الموروث والخسارة بعيداً عن الفكرة والاغرابية والأتنوغرافية.

يترتب عن مثل هذه القناعة المركزية إعادة طرح السؤال بصدد الرؤية المنهجية في صياغة المنهج الأمثل في «قراءة» الثقافة العربية. ونستطيع بناء على مجمل ما طرح في السابق أن المنهج الذي يفرض نفسه هو المنهج المتعدد/المنهج العلائقي وأساسه استغلال جملة الفرضيات التي تقدمها بعض المناهج والاهتداء على ضوئها إلى كيفية طرح السؤال بصدد الثقافة، ليس كتعريفات جامدة، وإنما كتشخيصات وأبنية وتشييدات. ولن يتحقق مثل هذا الأفق بمعزل عن رؤية نقدية في التعامل معها، خاصة في جانبها الآلي والميكانيكي الذي جعَل بعضها يتحول إلى وصفات وغزريات مسبقة(*).

(*) بحث مقدّم لمؤتمر الأدباء العرب في طرابلس.

صدر حديثاً

الرواية العربية:
النشأة والتحوّل

تأليف الدكتور حسن حاسم الموسوي

منشورات دار الآداب